الأمم المتحدة

A/ES-10/452–S/2009/194

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
9 April 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة الرابعة والستون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة

لا تزال الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تتسم بعدم استقرار حاد نظرا للسياسات والممارسات غير المشروعة والعدوانية والمدمرة والاستفزازية التي تنتهجها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال. وفي هذا الصدد، لا بد لي من أن ألفت انتباهكم إلى أعمال العنف والترهيب المستمرة التي ترتكب ضد المدنيين الفلسطينيين على يد المستوطنين الإسرائيليين الذين نقلوا بطريقة غير مشروعة إلى الأرض المحتلة والذين يشكلون بوضوح جزءا من قوة الاحتلال.

وتجلى آخر هذه الحوادث في هجوم شنه مستوطنون إسرائيليون مسلحون من مستوطنة ''بين عين'' غير المشروعة وارتكبوا خلاله حملة شرسة ضد المدنيين الفلسطينيين في قرية خربة صافا الواقعة شمالي مدينة الخليل. وقد أسفر الهجوم الذي وقع في الصباح الباكر وقام المستوطنون خلاله بإطلاق النار على المنازل والمدنيين الفلسطينيين دون تمييز، عن وقوع ٣٨ جريحا، أحدهم، وثائر ناصر عادي، ويبلغ من العمر ١٨ عاما، في حالة خطرة، وهو يصارع الموت حاليا في المستشفى بعد إصابته بعيار ناري في العنق.

وعلى غرار هجمات الترهيب السابقة، شُنّ هذا الهجوم الشرس تحت حماية جنود الاحتلال الإسرائيلي الذين لم يتدخلوا إلا لضمان عودة المهاجمين بأمان إلى مستوطنتهم غير

150409 150409 09-29946 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

الشرعية. وبالفعل، فإن القوات المحتلة سمحت بشن هذا الهجوم، لا بل وشاركت فيه أيضا، إذ أطلقت الذخيرة الحية والغاز المسيل للدموع ورصاصات فولاذية مغطاة بالمطاط على المدنيين، بدلا من حماية أمن ورفاه السكان المدنيين في خربة صافا، وفقا لما يمليه القانون الإنساني الدولي عليها، باعتبارها السلطة القائمة بالاحتلال. وعلاوة على ذلك، قامت القوات المحتلة بمصادرة ثمانية منازل فلسطينية في خربة صافا وفي بيت عمر لاستخدامها كمواقع عسكرية متقدمة.

ومع أن الحالة مع المستوطنين الإسرائيليين غير الشرعيين في منطقة الخليل ومحيطها اتسمت على الدوام بعدم الاستقرار والخطورة، فإن العديد من الحوادث المماثلة تسجل بصورة منتظمة في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية والمناطق المحيطة بها. واليوم، وفي استعراض مريع للتطرف، نزل مئات المستوطنين الإسرائيليين المتشددين إلى المدينة القديمة، بما فيها الحرم الشريف، وقامت مواجهات بينهم وبين الفلسطينيين وجرحوا العديد منهم، وهددوا بشن هجمات أخرى على الأماكن الإسلامية المقدسة. وسبق ذلك حوادث أخرى في القدس الشرقية المحتلة، حيث قام المستوطنون الإسرائيليون غير الشرعيين، يدعمهم الجنود، بمهاجمة الفلسطينيين في حي السعدية في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ وأصابوا عددا من المدنيين بجروح. وفي أعقاب هذا الهجوم اقتحمت مجموعة إرهابية من المستوطنين منزل عائلة جابر وطردوا العائلة من منزلها واستولوا عليه بالقوة.

وفي هذا الصدد، لا بد من الإشارة إلى أن تصاعد العنف والترهيب الذي يمارسه المستوطنون قد تواكب بتصاعد في بناء المستوطنات والتوسع غير المشروعين، إضافة إلى تكثيف جميع التدابير الاستعمارية غير المشروعة الأخرى في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك بناء الجدار. وتزداد الحالة حرجا في مناطق القدس الشرقية المحتلة ومحيطها، حيث تنفذ إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وبصورة محمومة، أنشطة وتدابير غير مشروعة الغرض المباشر منها هو تغيير التشكيلة الديمغرافية للمدينة وسمتها ووضعها القانوني، من بينها إخلاء المدينة من سكانها الفلسطينيين من خلال عمليات الطرد القسري، وتدمير المنازل، وغير ذلك من الوسائل والتدابير التي تجعل العيش فيها أمرا شبه مستحيل وغير محتمل بالنسبة لهم، وتزيد من تهويد المدينة وتوطّد سلطتها غير المشروعة عليها. ولقد لفتنا النظر مرارا إلى استمرار هذه الأنشطة غير المشروعة وتكثيفها، وهو أمر يقوّض استقرار الحالة على الأرض بصورة خطيرة، ويشعل نار التوتر بين الجانبين ويهدد أي احتمالات للتحقيق المادي لحل الدولتين من أجل السلام.

إن حملة الاستعمار الاستيطاني غير المشروعة التي تشنها إسرائيل، تلقى هي والمستوطنون المقيمون في المستوطنات التمويل والحماية والتسليح من جانب الحكومة الإسرائيلية التي نقلتهم ومكنتهم من العيش في هذه المستوطنات غير المشروعة في انتهاك خطير للقانون الدولي وبخاصة اتفاقية جنيف الرابعة، والتي تسمح لهم بارتكاب مثل هذه الجرائم ضد الفلسطينيين العزّل في جميع أرجاء الأرض الفلسطينية المحتلة دون أي رادع. وتسهل السلطة القائمة بالاحتلال الفوضى التي يشيعها المستوطنون، وتساعدهم وتحرضهم عليها، بما في ذلك ما يمارسونه من العنف القاتل والترهيب والتحرش والتخويف ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، وهي تتحمل المسؤولية الكاملة عن وجود هؤلاء المستوطنين وأعمالهم غير المشروعة.

إن أحكام ومبادئ القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، واضحة في هذا الشأن. ولا بد من مطالبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بأن توقف حملتها الاستيطانية الاستعمارية غير المشروعة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وأن تتقيد تقيدا كاملا بالتزاماتها القانونية في هذا الصدد، لا سيما في إطار اتفاقية جنيف الرابعة. ولا بد لها أيضا من التحرك دون إبطاء للجم حملة الترهيب التي يشنها المستوطنون ضد السكان المدنيين الفلسطينيين الواقعين تحت الاحتلال، ووضع حد لها.

إن استمرار الحالة الجائرة وغير المشروعة الراهنة لن يؤدي إلا لزيادة حدة التوتر على الأرض في الأرض الفلسطينية المحتلة، وسوف يؤجج الغضب والهياج، ويعمق انعدام الثقة، ويزيد من الخطر المحدق بالاحتمالات المتلاشية بإيجاد تسوية سلمية لهذا النزاع. وبالتالي، فإن هذه الحالة المتفجرة تستدعي من المجتمع الدولي اهتماما عاجلا وعملا جادا، بما في ذلك من مجلس الأمن، وفقا لما له من مسؤولية في الحفاظ على السلام والأمن، إذ أن الإمكانات المستقبلية لتحقيق السلام والأمن تحتم معالجة هذه المسائل الأساسية على نحو فوري وجذري.

إن هذه الرسالة هي على سبيل المتابعة لما بعثناه إليكم في السابق من رسائل بلغ عددها ٣٣٦ رسالة، منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، بشأن الأزمة الراهنة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وتشكل هذه الرسائل المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432–S/2000/921) إلى ٦ آذار/مارس ٢٠٠٩ (A/ES-10/451–S/2009/130) سجلا أساسيا لما ترتكبه إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، من جرائم بحق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ولا بد من محاسبة إسرائيل على

جميع جرائم الحرب وإرهاب الدولة والانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان هذه، ومن تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

وأكون ممتنا لو تفضلتم باتخاذ الترتيبات لتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**
السفير
المراقب الدائم